الفساد الإداري بين المخاطر ووسائل المواجهة

الملازم أول/ عبدالرحمن عبدالله الدرويش
مكتب رئيس أكاديمية الشرطة، دولة قطر

الملازم أول/ يوسف أحمد النعمة
إدارة الشؤون الإدارية والمالية – أكاديمية الشرطة، دولة قطر

الملازم أول/ عبدالرحمن حسن الجهني
وحدة العلاقات العامة – أكاديمية الشرطة، دولة قطر

الفساد الإداري بين المخاطر ووسائل المواجهة

الملازم أول/ عبدالرحمن عبدالله الدرويش
مكتب رئيس أكاديمية الشرطة، دولة قطر

الملازم أول/ يوسف أحمد النعمة
إدارة الشؤون الإدارية والمالية – أكاديمية الشرطة، دولة قطر

الملازم أول/ عبدالرحمن حسن الجهني
وحدة العلاقات العامة – أكاديمية الشرطة، دولة قطر

المُلخَّص

تسعى هذه الدراسة إلى تقديم مقاربة شاملة لفهم ظاهرة الفساد الإداري، من خلال معالجة السؤال المركزي: «كيف يمكننا فهم الفساد الإداري من خلال مقاربة كلّية؟»، وذلك لما يمثله من عائق جوهري أمام التنمية المستدامة، وخاصة في أبعادها الاقتصادية والاجتماعية. فقد تصاعدت خطورة الفساد الإداري في العصر الحديث، ليغدو من أبرز التحديات التي تهدد استقرار المجتمعات وتضعف كفاءة مؤسسات الدول. تعتمد الدراسة منهجًا وصفيًا تحليليًا، يستند إلى تحليل الأدبيات والدراسات السابقة النظرية والتطبيقية، لفهم أبعاد الفساد الإداري، وخصائصه، وآثاره، وسبل مواجهته.

خلصت الدراسة إلى أن الفساد الإداري ظاهرة مركبة تتعدد أشكالها، وتتمثل في كل سلوك ينحرف عن الضوابط القانونية والأخلاقية للوظيفة العامة، من خلال إساءة استخدام السلطة لتحقيق مصالح شخصية، ما يؤدي إلى إهدار المال العام وتعطيل التنمية. كما تبين الدراسة أن أسباب الفساد الإداري تعود إلى عوامل سياسية واقتصادية واجتماعية وإدارية وقانونية متشابكة. ويشمل الفساد الإداري مظاهر مثل الرشوة، المحسوبية، التزوير، وتعيين غير المؤهلين في المناصب الإدارية.

وأوصت الدراسة بضرورة تفعيل الحوكمة الإدارية والاقتصادية والرقمية، باستخدام آليات تحليل البيانات لمراقبة القرارات والمعاملات، إلى جانب إلزام الجهات الرسمية بنشر تقارير دورية لتقييم الأداء عبر منصاتها الإلكترونية، ضمن إطار من الشفافية والمساءلة، وتعزيز آليات التدقيق الخارجي لضمان نزاهة العمل الإداري.

الكلمات المفتاحية: الفساد الإداري، الحوكمة، الوعي المجتمعي، استراتيجيات المكافحة، المسؤولية المشتركة.

ABSTRACT

Administrative Corruption: Risks and Countermeasures

First Lieutenant / Abdulrahman Abdullah Al-Darwish

Office of the President of the Police Academy, State of Qatar

First Lieutenant / Youssef Ahmed Al-Naama

Administrative and Financial Affairs Department – Police Academy, State of Qatar

First Lieutenant / Abdulrahman Hassan Al-Juhani

Public Relations Unit – Police Academy, State of Qatar

This study aims to provide a comprehensive approach to understanding the phenomenon of administrative corruption by addressing the central question: "How can we understand administrative corruption through a holistic approach?" This issue represents a fundamental obstacle to sustainable development, particularly in its economic and social dimensions. In recent times, the threat of administrative corruption has escalated, becoming one of the most significant challenges to societal stability and the efficiency of state institutions.

The study adopts a descriptive-analytical methodology, relying on the review and analysis of both theoretical and empirical literature to explore the dimensions, characteristics, impacts, and potential solutions to administrative corruption.

The findings reveal that administrative corruption is a complex phenomenon with multiple forms. It encompasses any behavior that deviates from the legal and ethical standards of public service, particularly the abuse of power for personal gain, leading to the misuse of public funds and hindering development. The causes of administrative corruption are shown to stem from a mix of political, economic, social, administrative, and legal factors. Its manifestations include bribery, favoritism, document falsification, and the appointment of unqualified individuals to administrative positions.

The study recommends the activation of administrative, economic, financial, and digital governance through the use of data analysis tools to monitor decisions and transactions. It also emphasizes the importance of requiring public institutions to publish periodic performance evaluation reports on their digital platforms as a means to promote transparency and accountability. Furthermore, it advocates for the enhancement of external auditing mechanisms to ensure the integrity of administrative practices.

Keywords: Administrative corruption, governance, social awareness, anti-corruption strategies, shared common responsibility.

المقدمة

يُعد الفساد الإداري من أبرز الظواهر التي تهدد استقرار المجتمعات المعاصرة، نظرًا لآثاره المدمرة على مختلف جوانب الحياة. فهو يعطل التنمية المستدامة، يهدر الموارد العامة، ويعوق النمو الاقتصادي، ويزيد من الفجوات الاجتماعية، ويقوض سيادة القانون ويضعف مؤسسات الدول.

تعرف منظمة الشفافية العالمية International Transparency [1] الفساد بأنه «سوء استخدام السلطة والنفوذ لتحقيق مكاسب خاصة»، وهو تعريف يتماشى مع ميثاق الأمم المتحدة لمناهضة الفساد.[2] يشمل الفساد الإداري مجموعة من الممارسات غير القانونية وغير الأخلاقية، مثل الرشوة، الاختلاس، المحسوبية، وتضارب المصالح.

رصدت التقارير الدولية والدراسات الأكاديمية التي تناولت الفساد الإداري في الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، انتشارًا واسعًا للظاهرة. ففي تقرير منظمة الشفافية الدولية لعام 2005، سجلت أغلب الدول العربية مستويات فساد منخفضة، ما يعكس وجود مشاكل فساد معقدة على المستويين الإداري والمالي. في المقابل، تقدمت دول مثل أيسلندا وفنلندا ونيوزيلندا، وسجلت أدنى معدلات فساد عالميًا.[3] ومع مرور أكثر من عقدين، أصدرت المنظمة تقريرًا آخر في 2022، وأظهرت النتائج استمرار معاناة العديد من الدول العربية من مستويات فساد مرتفعة، مثل جيبوتي ومصر ولبنان والعراق والسودان وليبيا. كما سجلت المملكة المتحدة أدنى مستويات الفساد في تاريخها في ذلك العام. وحسب التقرير، فإنّ الدول التي تُعاني من الفساد عبر مستوياته الإدارية والمالية والاقتصادية تواجه تهديدات تتعلق بقدرتها حول تطبيق سياسات عادلة وتحقيق استقرار وتنمية وحماية مواطنيها وإدارة الصراعات ومستويات العنف.[4]

يُظهر هذا التصعيد المستمر في ظاهرة الفساد الإداري على مستوى العالم أهمية فحص هذه القضية، خصوصًا في الدول التي تواجه معدلات فساد مرتفعة. فالفساد الإداري له

(1) Transparency International the global coalition against corruption. What is Corruption. 2025. https://www.transparency.org/en/what-is-corruption
https://www.transparency.org/en

(2) United Nations Convention against Corruption. General report of the convention, New York: United Nations. 2004, 251-.

(3) بن سعيدة، أمين. الفساد المالي والإداري: الأسباب والمظاهر. مجلة الحقوق والعلوم الانسانية، ع22، 2025، 27-35.

(4) Compliance Alert، ما هو ترتيب الدول العربي على مؤشّر الفساد لعام 2022؟، 2022/02/04. https://compliancealert.org/view-blog/88/

آثار مدمرة على المستويات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. اقتصاديًا، يؤدي الفساد إلى هدر الموارد العامة وتراجع الاستثمارات وإعاقة التنمية. اجتماعيًا، يعمق الفقر والبطالة، ويزيد من الفجوة بين الطبقات. سياسيًا، يُضعف شرعية النظام الحاكم، ويهدد الاستقرار والأمن، ويُعيق بناء دولة القانون.[5]

وفي ظل هذه المخاطر، أصبح من الضروري تبني استراتيجيات فعالة لمكافحة الفساد الإداري. ولذا، يتطلب الأمر فحص الأسباب الجذرية لهذه الظاهرة، وتشخيص مظاهرها، والبحث في الآليات المناسبة لمواجهتها. هذا البحث يهدف إلى تسليط الضوء على هذه القضية وطرح حلول عملية للحد من انتشار الفساد، استجابة للمسؤولية الأخلاقية والوطنية تجاه المجتمعات.

مشكلة البحث

يُعد الفساد الإداري من أبرز التحديات التي تهدد المجتمعات المعاصرة، نظرًا لتأثيراته السلبية الكبيرة على التنمية الاقتصادية والاستقرار الاجتماعي والسياسي. فهو يؤدي إلى استنزاف الموارد العامة، ويعيق تدفق الاستثمارات، ويزيد من معدلات الفقر والبطالة، كما يقوض ثقة المواطنين في مؤسسات الدولة. إضافة إلى ذلك، يقوّض الفساد سيادة القانون والعدالة، ويهدد الأمن والاستقرار، ويعوق بناء المؤسسات الفاعلة والحكم الرشيد.[6]

تتعدد أشكال الفساد الإداري، وتشمل الرشوة، الاختلاس، المحسوبية، تضارب المصالح، واستغلال النفوذ، وغيرها من الممارسات غير القانونية وغير الأخلاقية. ويترابط الفساد الإداري مع عدة عوامل مثل ضعف الأطر القانونية والرقابية، وغياب الشفافية والمساءلة، وتدني الأجور في القطاع العام، وتراجع القيم الأخلاقية في المجتمع.

على المستوى الدولي، تُولي الأمم المتحدة مسألة مكافحة الفساد أهمية خاصة، بالإضافة إلى متابعة تقارير منظمة الشفافية العالمية التي ترصد مستويات الفساد في مختلف دول العالم وتقدم مقترحات لتطوير الاستراتيجيات المتعلقة بها. رغم هذه الجهود، لا تزال ظاهرة الفساد تتفشى بشكل مقلق في العديد من الدول، خصوصًا النامية منها.

نظرًا لتعدد أبعاد الفساد الإداري وتعقيدها، يتطلب التصدي لهذه الظاهرة تبني استراتيجية شاملة ومتكاملة تشمل الإصلاحات المؤسسية والقانونية، والتدابير الوقائية والعقابية،

(5) هاشم الشمري وإيثار الفتلي، الفساد الإداري والمالي وآثاره الاقتصادية والاجتماعية، الطبعة الأولى، دار اليازوري، عمان: الأردن، 2011، 59-62.

(6) عبد الجليل، سماح السيد. الفساد الإداري: مفهومه وأسبابه وآليات القضاء عليه. المجلة العربية للآداب والدراسات الانسانية، ع19، 2021، 271 -307.

بالإضافة إلى تعزيز الوعي المجتمعي والمشاركة الشعبية. ومع ذلك، لا يمكن وضع حلول فعّالة دون فهم دقيق لأسباب الفساد وأشكاله في كل سياق محدد.

من خلال هذه الرؤية العامة، تبرز أهمية دراسة ظاهرة الفساد الإداري من منظور شامل، حيث يمكن للأبحاث الأكاديمية أن تسهم في فهم أعمق لهذه الظاهرة وتقديم البيانات اللازمة لصناعة القرار، فضلاً عن تقييم فعالية البرامج والمبادرات المعتمدة لمكافحة الفساد.

بناءً على ما سبق، تتمثل مشكلة هذا البحث في محاولة الإجابة على السؤال الرئيسي: "كيف يمكننا فهم الفساد الإداري من خلال مقاربة كليّة؟". وللإجابة على هذا السؤال، يندرج عدة أسئلة فرعية

- ما الفساد الإداري وما أشكاله؟
- ما هي مسببات الفساد الإداري؟
- ما هي الآثار متعددة الأبعاد المترتبة على الفساد الإداري؟
- ما هي استراتيجيات مكافحة الفساد الإداري؟

أهداف البحث

يسعى هذا البحث إلى تحقيق الأهداف التالية:

1. تحديد مفهوم الفساد الإداري وخصائصه وأشكاله المختلفة استنادًا إلى الأدبيات العلمية والممارسات العملية.
2. تشخيص العوامل والأسباب الرئيسية التي تؤدي إلى انتشار ظاهرة الفساد الإداري في المجتمعات العربية المعاصرة.
3. تحليل الآثار المترتبة على تفشي الفساد الإداري في الدول العربية.
4. استكشاف أنجح الاستراتيجيات والآليات المتبعة في مكافحة الفساد الإداري على المستويات المحلية والإقليمية والدولية.
5. تقديم توصيات عملية لصانعي القرار والجهات المعنية بمكافحة الفساد في الدول العربية بناءً على نتائج الدراسة والدروس المستفادة من التجارب الناجحة.

أهمية البحث

تتبع أهمية هذا البحث من ناحيتين رئيسيتين:

الأهمية العلمية:

1. يسهم هذا البحث في إثراء الأدبيات العربية في موضوع الفساد الإداري، من خلال تقديم إطار نظري متكامل يستند إلى أحدث الدراسات والنظريات في هذا المجال.
2. يوفر البحث أدلة علمية وبيانات تطبيقية حول واقع الفساد الإداري في الدول العربية، مما يفتح المجال أمام الباحثين لإجراء المزيد من الدراسات المتخصصة حول هذه الظاهرة.
3. يطرح البحث منهجية علمية لدراسة الفساد الإداري، تجمع بين التحليل النظري والتطبيق العملي، وتستفيد من أدوات البحث الكمية والنوعية في جمع البيانات وتحليلها.

الأهمية التطبيقية:

1. يقدم هذا البحث توصيات عملية لصانعي القرار والمسؤولين في الدول العربية، استنادًا إلى نتائج علمية رصينة، مما يساعد في وضع استراتيجيات فعّالة لمكافحة مشكلة الفساد الإداري.
2. يسلط البحث الضوء على الممارسات المثلى والتجارب الناجحة في مواجهة الفساد على المستوى العربي والدولي، مما يتيح للجهات المعنية الاستفادة منها وتكييفها وفق السياقات المحلية.
3. يعزز البحث الوعي المجتمعي بخطورة ظاهرة الفساد الإداري وآثارها المدمرة، ويدعو إلى تضافر الجهود بين الحكومات ومؤسسات المجتمع المدني وكذلك القطاع الخاص للتصدي لهذه الآفة.
4. يوفر البحث أدوات تقييم ومؤشرات قياس لرصد التقدم المحرز في جهود مكافحة الفساد الإداري، وتحديد مواطن القوة والضعف في الاستراتيجيات المتبعة، بما يسمح بالتحسين المستمر لهذه الجهود.

منهجية البحث:

للإجابة على السؤال المركزي لهذا البحث وتحقيق الأهداف الأكاديمية والعلمية، نعتمد على منهج يجمع بين الوصف والتحليل للظاهرة المدروسة. ويشمل ذلك تحليل الأدبيات والدراسات السابقة على المستويين النظري والتجريبي، بهدف دراسة ماهية الفساد الإداري، خصائصه، آثاره متعددة الأبعاد، وطرق مواجهته.

المبحث الأول
ماهية الفساد الإداري

يُعد الفساد الإداري ظاهرة قديمة نمت وتطورت عبر العصور، وقد حظيت باهتمام واسع من قبل الفقهاء والمختصين الذين سعوا إلى تحديد تعريف دقيق لها. وقد تطور هذا التعريف مع تطور أشكال الفساد الإداري مثل الاختلاس والرشوة، التي تعتبر من أبرز تجليات هذه الظاهرة. يتميز الفساد الإداري بعدد من الخصائص التي تفرقه عن غيره من الظواهر السلبية الأخرى. في هذا المبحث، سوف نعرض تعريف الفساد الإداري، بالإضافة إلى خصائصه وأشكاله المختلفة بشكل مفصل.

المطلب الأول
تعريف الفساد الإداري لغة واصطلاحًا

يعد مصطلح «الفساد الإداري» من المصطلحات الشائعة في الأدبيات الإدارية، القانونية، والاقتصادية. وقبل الخوض في تعريفه اصطلاحًا، من المهم الوقوف على معناه اللغوي. في اللغة العربية، وفقًا لمعجم المعاني، يعني «الفساد» التلف والعطب والخلل والانحلال، كما يُستخدم للدلالة على «عدم احترام الأعراف والقوانين». ويُعتبر الفساد نقيضًا للصلاح، أي أن الشيء يفسد عندما يبطل ويضمحل، وهو مرتبط بالفعل الذي يفعله الشخص عندما نقول: «أفسدته أنا". [7] ويستند المعنى اللغوي أيضًا إلى المعنى الديني، كما ورد في قوله تعالى: ﴿وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا﴾ (سورة البقرة: 205).

أما في الاصطلاح، فقد تعددت تعريفات الفساد الإداري بناءً على اختلاف وجهات نظر الباحثين والمختصين. من الناحية الإدارية، يُعرف الفساد الإداري بأنه «سوء استغلال السلطة العامة للحصول على مكاسب شخصية». ويشمل هذا التعريف أي انحراف عن معايير النزاهة والأمانة أثناء أداء الوظيفة العامة، سواء تم ذلك بشكل مباشر من خلال الإضرار الفوري بالصالح العام أو غير مباشر عن طريق توظيف وسطاء للتأثير على مصالح المؤسسة أو المجتمع، حتى وإن لم يترتب على ذلك ضرر مباشر في الوقت الحالي.[8]

كما عرفته منظمة الشفافية الدولية بأنه «سوء استعمال السلطة لأغراض شخصية»، مشيرة بذلك إلى استغلال المنصب العام أو السلطة لتحقيق منافع فردية على حساب المصلحة العامة.[9]

(7) معجم المعاني الجامع، تعريف ومعنى «فساد»، معجم عربي-عربي، https://www.almaany.com/ar/dict/ar-ar/فساد/?

(8) علي، قاسم حسن، الدين الإسلامي وأثره في معالجة ظاهرة الفساد / الفساد الإداري نموذجاً، مجلة قضايا سياسية، العدد 68، 2022، ص86

(9) Transparency International the global coalition against corruption. What is Corruption. 2025. https://www.transparency.org/en/what-is-corruption - https://www.transparency.org/en

ومن الناحية القانونية، يُنظر للفساد الإداري على أنه «الخروج عن القوانين والأنظمة والتعليمات الناظمة للعمل الإداري، بهدف تحقيق أغراض ومصالح شخصية مادية أو معنوية».[10] فهكذا تعريف يتضمن مخالفة القواعد القانونية التي تحكم الوظيفة العمومية والانحراف عن مقتضياتها، مما يعزز الفهم القانوني للفساد الإداري كعمل يضر بالعدالة والتنظيم المؤسساتي.

أما في السياق الإسلامي، يُعتبر الفساد الإداري شكلاً من أشكال الفساد في الأرض الذي نهى عنه القرآن الكريم، لما له من آثار مدمرة على الفرد والمجتمع. فهو يتنافى مع مبادئ الأمانة والنزاهة والعدالة التي حث عليها الإسلام في تولي المناصب العامة. فحكم الفساد هو التحريم، وقد تكرر النهي عنه في الكتاب والسنة. قال تعالى: ﴿وَإِذَا تَوَلَّى سَعَى فِي الْأَرْضِ لِيُفْسِدَ فِيهَا وَيُهْلِكَ الْحَرْثَ وَالنَّسْلَ وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ الْفَسَادَ﴾ {البقرة:205}. وقال: ﴿وَلَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ بَعْدَ إِصْلَاحِهَا﴾ {الأعراف:56}. وقال: ﴿فَلَوْلَا كَانَ مِنَ الْقُرُونِ مِنْ قَبْلِكُمْ أُولُو بَقِيَّةٍ يَنْهَوْنَ عَنِ الْفَسَادِ فِي الْأَرْضِ﴾ {هود: 116}. وقال: ﴿وَلَا تَبْغِ الْفَسَادَ فِي الْأَرْضِ إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُفْسِدِينَ﴾ {القصص: 77}.[11]

وبناءً على ما سبق، يمكن القول إن الفساد الإداري هو ظاهرة مركبة ومتعددة الأبعاد، تتضمن كل سلوك ينحرف عن الضوابط القانونية والأخلاقية للوظيفة العامة، ويسيء استخدام السلطة الممنوحة لمن بيده السلطة بغية اكتساب مصالح وامتيازات خاصة، مما يؤدي إلى الإضرار بالمال العام وإعاقة مسيرة التنمية في المجتمع.

المطلب الثاني
الفساد الإداري: الخصائص والأسباب

يتميز الفساد الإداري بعدد من الخصائص التي تجعل منه ظاهرة معقدة ومتعددة الأبعاد، كما أن له أسبابًا متشابكة تساهم في انتشاره وتفاقمه. ويتنوع الفساد عبر مستويات مختلفة، سواء على الصعيد الفردي أو الجماعي، وفي إطار المؤسسات الرسمية أو غير الرسمية. يظهر الفساد الفردي عندما يستغل فردٌ منصبه لتحقيق مصالح شخصية، متجاوزًا القوانين والأعراف المؤسسية. أما الفساد المنظم (Systematic Corruption)، فيُعد نمطًا ممنهجًا تمارسه جماعة من الموظفين والمسؤولين داخل المؤسسات بهدف تعزيز نفوذهم أو منح

(10) الأخضر، كرام محمد ومسغوني، منى، دور أخلاقيات المهنة في مكافحة الفساد الإداري في الدول العربية دراسة تحليلية لمؤشرات مدركات الفساد الإداري 2014-2017. المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، المجلد 9، العدد 2 ، يناير2020 ،ص686

(11) إسلام ويب، النهي عن الفساد، 2005/12/11، https://www.islamweb.net/ar/fatwa/69793/النهي-عن-الفساد

امتيازات لغير المستحقين. ويسهم الفساد المنظم في توسيع شبكات المحسوبية إلى مستويات اجتماعية أوسع، متجاوزًا الإطار المؤسسي الذي بدأ فيه.

وفيما يلي نستعرض أبرز خصائص الفساد الإداري وأهم أسبابه:

أولاً: خصائص الفساد الإداري[12]:

1. السرية والخفاء: يتم الفساد الإداري في الخفاء، بعيدًا عن أعين الرقابة والمساءلة القانونية والاجتماعية، حيث يحرص مرتكبوه على إخفاء معالمه وآثاره قدر الإمكان. تظهر هذه الخاصية بشكل أكبر في الأنظمة التي تتسم بعشوائية قانونية وعدم العمل تحت أطر مدنية وقانونية. وبالتالي، تُهمل حقوق المواطنين في الاطلاع على خطط واستراتيجيات وتقارير أداء الحكومة والمؤسسات، مما يسمح للفساد بالاستمرار دون محاسبة فعّالة.

2. التعقيد والتشابك: يتداخل في الفساد الإداري العديد من العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، مما يجعله ظاهرة معقدة يصعب فهمها والتعامل معها. هذه العوامل المتشابكة تؤثر في بعضهم البعض، ما يعني أن الفساد الإداري لا يقتصر على القطاع الإداري فحسب، بل يتداخل مع الحياة السياسية والاقتصادية في المجتمع. على سبيل المثال، قد يؤدي الفساد إلى انخفاض الإنتاجية الاقتصادية وزيادة تدهور الثقة السياسية في الحكومات، مما يعزز ثقافة الفساد في المجتمع.

3. التنوع والتعدد: يتخذ الفساد الإداري أشكالًا وصورًا متنوعة تتدرج جميعها تحت سياق غير قانوني، كالرشوة والمحسوبية والاختلاس وتمرير قرارات بناء على نفوذ شخصي وغيرها، ويمتد ليشمل مختلف مستويات الإدارة العامة. كلما تنوعت الأنماط المستحدثة للفساد، لاسيما تلك التي تبدو كأنها قانونية وتنشأ نتيجة لضعف آليات الضبط الداخلي، كلما طال أمد بقاء هذه الممارسات داخل بنيان الدولة والمجتمع.

4. الانتشار والعالمية: لا يقتصر الفساد الإداري على دولة أو منطقة معينة، بل هو ظاهرة عالمية تعاني منها جميع المجتمعات وإن تفاوتت درجة انتشاره فيها. وتتمثل أسباب هذا الانتشار في الفهم المعقّد للبيروقراطية والأنظمة الحكومية، التي تظهر بها مساحات للتفاوض وثغرات قانونية، تسمح للأفراد بمختلف ثقافاتهم من اختراق القانون، خصوصًا في غياب آليات مراقبة وشفافية عالية.

(12) بو خشيم، عبد الناصر عزالدين والدرسي، محمود صالح عامر، أسباب الفساد وتبعاته الاقتصادية في ليبيا: دراسة تحليلية للفترة (2003 – 2018)، مجلة البحوث المالية والاقتصادية، عدد السادس، يناير 2021، ص 165

ثانيًا: أسباب الفساد الإداري[13]:

1. الأسباب السياسية: تشمل غياب الديمقراطية وضعف المشاركة السياسية وعدم الاستقرار السياسي وانتشار النزاعات والحروب. يؤدي ذلك إلى ضعف قدرة الأنظمة الحاكمة على فرض الرقابة والمحاسبة، ما يعزز من انتشار الفساد في مختلف مستويات الإدارة.

2. الأسباب الاقتصادية: تشمل تدني مستويات الدخل والأجور، وارتفاع معدلات الفقر والبطالة، وسوء توزيع الثروة والموارد. في ظل هذه الظروف الاقتصادية الصعبة، قد يلجأ البعض إلى الفساد كوسيلة لتحسين أوضاعهم المعيشية، مما يزيد من تعميق الأزمة الاقتصادية والمالية في المجتمع.

3. الأسباب الاجتماعية: مثل ضعف منظومة القيم الأخلاقية وتراجع دور مؤسسات التنشئة الاجتماعية وانتشار ثقافة الفساد في المجتمع.

4. الأسباب الإدارية: مثل غياب الشفافية والمساءلة وضعف الرقابة الإدارية والمالية وتعقد الإجراءات البيروقراطية وعدم وضوح الأنظمة واللوائح.

5. الأسباب القانونية: تتمثل في عدم كفاية التشريعات الخاصة بمكافحة الفساد وضعف استقلالية القضاء، بالإضافة إلى غياب العقوبات الرادعة للمفسدين. إذا كانت القوانين غير كافية أو غير مُفعّلة بشكل صحيح، فإن هذا يُشجع على انتشار الفساد ويضعف من القدرة على مكافحته بفعالية.

وقد قامت بعض الدراسات بالتعمّق في الأسباب الشاملة/الكلّية للفساد، وكيف أنّ الأسباب تؤدّي إلى الفساد. حيث زعمت سهى سليم في دراسة لها أن الأسباب الرئيسية للفساد الإداري تعود إلى عدد من الأسباب المتداخلة: السياسية والاقتصادية والاجتماعية والقانونية والإدارية، والتي تنبع من داخل وخارج النظام. تتعلّق الأسباب الداخلية للفساد الإداري بالسلوك الفردي النابع من السمات الشخصية والنفسية والاجتماعية للموظف العام، إضافة إلى أنّ الوظيفة العمومية تُخلق أحيانًا بيئة تساعد على تفشي الفساد مثل تعقّد الإجراءات وعدم وضوحها وتأخر الدخل وانعدام الشفافية وعدم الاعتماد على مبدأ العدالة. أمّا العوامل الخارجية للفساد الإداري، فتتمثل في أولاً، العوامل السياسية مثل عدم الاستقرار السياسي والاضطرابات الداخلية وغياب القواعد الديموقراطية، وثانيًا، العوامل الاقتصادية مثل المساعدات الخارجية وزيادة معدلات البطالة والركود الاقتصادي واستخدام الشركات العالمية للنشاطات غير القانونية، وثالثًا، العوامل الاجتماعية والثقافية،

(13) الدالي، شيماء عبد العزيز عبد الباسط، تحليل سيسولوجي لأسباب انتشار الفساد الإداري ببعض مؤسسات الدولة – دراسة ميدانية بمحافظتي الجيزة والغربية، مجلة التربية (الأزهر)، المجلد 37، العدد180 ، الجزء2، اكتوبر 2018، ص719

والمتبلورة حول دور التنشئة الاجتماعية التي تؤثّر في الأخلاقيات وسلوكيات الأفراد.[14] وهذا يتفق مع دراسة عاتي يمينة التي تؤكد على التأثير السلبي للفساد المالي والإداري على التنمية الاقتصادية المحلية في الجزائر.[15]

وبذلك، يتبين أن الفساد الإداري ليس مجرد ظاهرة فردية، بل هو قضية مركبة ومعقدة، تتداخل فيها مجموعة من الأسباب والعوامل التي تؤدي إلى انتشاره. وهذا يتطلب استراتيجيات شاملة ومتكاملة للتصدي للفساد، بحيث تشمل التدابير السياسية والاقتصادية والاجتماعية والإدارية، بهدف الحد من آثاره المدمرة على الفرد والمجتمع والدولة.

المطلب الثالث
أشكال الفساد الإداري ومظاهره

لا يُمكن فهم الفساد الإداري من خلال مقاربة بسيطة، بل يتطلب تحليله النظر إلى أبعاده المختلفة وتعقيداته المتشابكة. فهو يظهر عبر ممارسات متنوعة وأشكال متعددة، سواء من حيث آليات التنفيذ أو آثاره المدمرة، مما يؤدّي إلى إضعاف الشفافية وإهدار المصلحة العامة. وتختلف أشكال الفساد الإداري باختلاف البيئات والظروف التي ينشأ بها، حيث تلعب العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية دورًا رئيسيًّا في تحديد طبيعته ومدى انتشاره.

ويمكن تعداد أبرز أشكال الفساد الإداري ومظاهره فيما يلي:

1. **الرشوة والابتزاز:** تُعد الرشوة والابتزاز من أكثر صور الفساد الإداري شيوعًا. بالنسبة للابتزاز، تعرّضت الكثير من التشريعات العربية وغير العربية لمفهومي الابتزاز و«الابتزاز الإلكتروني» ودوره في تهديد أمان واستقرار المجتمع. قام قانون العقوبات القطري برقم (14) لسنة 1971، في مواده بين 224–221، بتحديد المعنى القانوني للابتزاز وعقوبته. حسب المادة 221, فإنّ الابتزاز هو «بعث الخوف في نفس شخص لإلحاق الضرر به أو شخص آخر يهمه أمره، وبذلك يحمله بسوء قصد على زن يسلم للجاني أو لأي شخص آخر أي مال أو سند قانوني أو أي شيء موقع عليه يمكن تحويله إلى سند قانوني». وقضت المادة 222 من القانون ذاته بتحديد العقوبة: «كل من يرتكب جريمة الابتزاز، يُعاقب بالحبس مدة لا تجاوز ثلاث سنوات أو بغرامة لا تزيد على ثلاثة آلاف ريال أو

(14) سليم، سهى محمد مصطفى، الفساد الإداري في المنظمات الحكومية: أسبابه وآثاره وطرق مكافحته، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، المجلد الثامن، العدد 3، 2017، ص 822-829.

(15) يمينة، عاتي، الفساد الإداري والمالي: مفاهيمه، أسبابه وأشكاله وأثاره على التنمية الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير (الجزائر)، 2018، 2-11.

بالعقوبتين معًا».[16] أمّا الرشوة فتتمثل في «دفع مبالغ مالية أو تقديم هدايا وامتيازات لموظف عام مقابل تنفيذ أعمال تتعلق بوظيفته، أو الامتناع عن تنفيذ أعمال يقتضيها واجب الوظيفة". كما تشمل الرشوة «ابتزاز المواطنين لدفع مبالغ غير قانونية مقابل الحصول على خدمة عامة يستحقونها».[17] يؤدي هذا إلى إضفاء قبول اجتماعي على الفساد؛ لتصبح الرشوة ممارسة اعتيادية مألوفة في الثقافة المجتمعية. وحسب القانون رقم (11) لسنة 2004 بإصدار قانون العقوبات، فقد حدد في المادة 140 ما الذي يُمكن أن يعنيه القانون القطري بالرشوة وما هي عقوبتها على جميع الأطراف: الراشي والمرتشي والوسيط، وهو الذي يتضح في الآتي: «كل موظّف عام طلب أو قبل، لنفسه أو لغيره، مالًا أو منفعة أو مجرد وعد بشيء من ذلك مقابل القيام أو الامتناع عن عمل من أعمال وظيفته يعد مرتشيًا، ويُعاقب بالحبس مدة لا تجاوز عشر سنوات، وبالغرامة التي لا تزيد على ما أعطى له أو وُعد به على ألا تقل عن خمسة آلاف ريال»، وتذكر المادة 141: «يُعاقب الوسيط بين الراشي والمرتشي بنفس العقوبة المذكورة في المادة السابقة». لذلك، قام القانون القطري بوضع إطار قانوني لمكافحة الرشوة التي من المحتمل حدوثها في المؤسسات، واعتبارها «جريمة» تُعاقب عليها جميع أطراف العملية، وليس فقط موظفي الدولة. وقد وسّع القانون من شروط العقوبة، ونصت المادة 144 على الآتي: «إذا كان الغرض من الرشوة ارتكاب فعل يُعاقب عليه القانون بعقوبة أشد من العقوبة المقررة للرشوة، يُعاقب الراشي والمرتشي والوسيط بالعقوبة المقررة في المادة 140، ويُعفى الراشي أو الوسيط من العقوبة، إذا أخبر السلطات المختصة بالجريمة، وأدّى ذلك إلى ضبط أي من الجناة». ولذلك، فإنّ المشرّع القطري قد وضع مسألة إخبار السلطات عن جريمة الفساد بوصفها أداة من أدوات تقويض الظاهرة، والتي تندرج تحت مبدأ الإعفاء الوجوي في حالة الاعتراف بالجريمة أو الإبلاغ عنها. هذا إضافة إلى ذكر المادة 145 العقوبة في حالة لم تقبل الرشوة: «يُعاقب بالحبس مدة لا تجاوز خمس سنوات، وبالغرامة التي لا تزيد على خمسة عشر ألف ريال، كل من عرض رشوة على موظف عام ولم تقبل منه»[18]. وبهذا، يُمكننا استنتاج الآتي: أولًا، أنّ المُشرّع القطري لم

(16) الميزان-البوابة القانونية القطرية، قانون رقم 14لسنة 1971 بإصدار قانون العقوبات، المواد من 221 ل224، https:// www.almeezan.qa/LawArticles.aspx?LawTreeSectionID=8287&lawId=2505&language=ar

(17) المطيري، تركي خالد زيد ، أشكال الفساد الإداري وطرق مكافحته في النظام السعودي، المجلة الدولية للعلوم القانونية والمعلوماتية، المجلد 2، العدد 1، 2019 ، ص141

(18) الميزان-البوابة القانونية القطرية، قانون رقم 11 لسنة 2004 بإصدار قانون العقوبات، المواد 160، https://www. almeezan.qa/LawArticles.aspx?LawTreeSectionID=201&lawId=26&language=ar#:~:text=يُعاقب%20بالحبس%20مدة%20لا%20تجاوز%20خمس%20سنوات،%20وبالغرامة%20التي%20لا,موظف%20عام%20ولم%20تقبل%20منه.

يترك أي ثغرات قانونية يُمكن استغلالها للشروع في الفساد المدني أو الجنائي من خلال وسيلة الرشوة، ثانيًا، نص العقوبة على الحبس والغرامة المالية يعني رفع كافة مستويات المقاومة والردع للفساد، ما يحدّ من احتمالات وقوعها، ومحاربتها، ثالثًا، إدماج الوسيط في العقوبة يعني رفع مستوى الوعي القانوني بخصوص رفض الرشوة إلى المستوى الاجتماعي، فالوسيط، ربما لا يكون أي فرد من أفراد المجتمع، الذي لا يتداخل أو له مصلحة في المؤسسات البيروقراطية.

2. **المحسوبية والمحاباة**: ويقصد بها «تفضيل جهة على أخرى بغير وجه حق، كتعيين الأقارب والمعارف في الوظائف العامة، أو منحهم امتيازات خاصة، دون الالتزام بمعايير الكفاءة والجدارة". [19] وتؤدي المحسوبية إلى إضعاف مبدأ تكافؤ الفرص وتقويض العدالة والمساواة بين المواطنين. يُفسّر هذا كيفية نشوء شبكات غير رسمية تؤثر على آليات عمل المؤسسات الرسمية وتديرها عبر منظومة الروابط الشخصية، ما يُهدد فاعلية عمل هذه المؤسسات وتنمية المجتمع، بسبب عدم اعتمادها على الكفاءة. هذا يتفق مع طرح ليديناف حول اقتصاد المحسوبية، والذي يستند على طرح مفاده أنّ المحسوبية والمحاباة تؤديان إلى خلق عوالم وأسواق متوازية للوظائف والأعمال والعلاقات، ما يؤثر على مبدأ العدالة الاجتماعية. [20]

3. **استغلال النفوذ والسلطة**: ويتمثل في "استخدام الموظف العام لنفوذه ومنصبه لتحقيق مكاسب شخصية، أو الحصول على مزايا ومنافع لا يستحقها قانونً". ومن أمثلة ذلك استغلال المنصب للتربح من الصفقات والمناقصات العامة، أو التدخل لتوجيه القرارات الإدارية بما يخدم مصالح خاصة. وبخصوص عقوبة استغلال الوظيفة وإساءة استعمال السلطة، وضّح قانون العقوبات القطري برقم 11 لسنة 2004 حجم العقوبة، في المادة 160، بالقول: «يُعاقب بالحبس مدة لا تجاوز ثلاث سنوات، وبالغرامة التي لا تزيد على عشرة آلاف ريال، أو بإحدى هاتين العقوبتين، كل موظف عام استعمل سلطة وظيفته للإضرار بأحد الأفراد، أو لجلب منفعة غير مشروعة له أو للغير». [21] يتضح عند قراءة

(19) القرني، حسن بن عبدالله بن حسن والقرني، عبد الرحمن بن عبيد بن علي، دور الإدارة الإلكترونية في القضاء على الفساد الإداري والمالي في المملكة العربية السعودية: تصميم نموذج. مجلة جامعة الملك عبد العزيز-الآداب والعلوم الإنسانية، مج27, ع6، 2019، ص257

(20) Alena Ledeneva, Future Challenges of Corruption Studies, Journal of Politics and Society, 66, 3, 2018, 418423-.

(21) الميزان-البوابة القانونية القطرية، قانون رقم 11 لسنة 2004 بإصدار قانون العقوبات، المواد من 140 ل147، https://www.almeezan.qa/LawArticles.aspx?LawTreeSectionID=201&lawId=26&language=ar#:~:text=يُعاقب%20بالحبس%20مدة%20لا%20تجاوز%20خمس%20سنوات،%20وبالغرامة%20التي%20لا,موظف%20عام%20ولم%20تقبل%20منه.

المادة المذكورة أنّ القانون، قد ترك مساحة الاختيار القانونية، حسب نمط استغلال السلطة، ولم يقرّ بشكل حتمي، بالسجن أو بالغرامة فقط. هذا من شأنه أن يفتح مساحات التفاوض لاختراق القانون، فربما تُطبّق عقوبة الغرامة، والتي ربما تكون عقوبة أخف على الفرد، ما يزيد من احتمالية حدوثها مستقبلًا، أو عدم تلقي حكم عادل بخصوص المخالفة.

4. **الاختلاس وتبديد المال العام**: ويشمل «الاستيلاء على الأموال العامة أو إساءة استخدامها لأغراض شخصية، كسرقة الإيرادات أو المخصصات المالية، أو استعمال ممتلكات الدولة لمنفعة خاصة". [22] وتعد جرائم الاختلاس من أخطر أشكال الفساد الإداري لما تسببه من هدر للموارد العامة وإضرار بالمصلحة العامة. في المواد من 148 إلى 158 من قانون العقوبات لسنة 2004، اعتبر المشرّع القطري اختلاس المال والضرر بالمال العام جريمة، ومنفذها مجرم/جاني، وقد ذكر الطرق والحالات المباشرة وحجم العقوبات التي يُعاقَب بسببها الموظف المختلس. وتذكر المادة 148 الآتي: «يُعاقب بالحبس مدة لا تقل عن خمس سنوات ولا تجاوز عشر سنوات، كل موظف عام اختلس أموالًا، أو أوراقًا أو غيرها، وجدت في حيازته بسبب وظيفته. وتكون العقوبة الحبس مدة لا تقل عن سبع سنوات ولا تجاوز خمسة عشر سنة، إذا كان الجاني من الأمناء على الودائع، أو الصيارفة، أو كان مكلفًا بتحصيل الغرامات أو الرسوم أو الضرائب أو نحوها، وسلم إليه المال بهذه الصفة».[23] يتضح أنه القانون القطري طبق مبدأ «الإقصاء الكلّي» على عقوبة الاختلاس والإضرار بالمال العام، لما لها من مركزية في جميع نواحي الحياة، هذا عكس بعض أشكال الفساد الإداري الأخرى التي من الممكن أن يُعاقب عليها الموظف الفاسد بغرامة فقط، ولذلك فإنّ الإضرار بالمال العام، جريمة عليا يُحاربها القانون، لتقويم سلوك وأخلاقيات عمل البيروقراطيين، خصوصًا إن كان الموظف في موقع رفيع المستوى.

5. **التزوير وتزييف الوثائق الرسمية**: ويتضمن تغيير الحقيقة في المحررات والسجلات والوثائق الرسمية بقصد الغش والتضليل، كتزوير الشهادات العلمية، أو تزييف العقود والمستندات الحكومية، بهدف تحقيق منافع شخصية غير مشروعة. هذا بدوره يؤدي إلى التداخل بين الأعمال الرسمية والقضايا الخاصة، مثل تقديم صفقات غير قانونية

(22) العنزي، مطيعة بنت هزاع فهد، سورة المائدة ودلالاتها على حفظ المال وأثر ذلك على الفرد والمجتمع: دراسة قرآنية. مجلة العلوم التربوية والدراسات الإنسانية، العدد 37، 2024، ص630

(23) الميزان-البوابة القانونية القطرية، قانون رقم 11 لسنة 2004 بإصدار قانون العقوبات، المواد من 148 ل158، https:// www.almeezan.qa/LawArticles.aspx?LawTreeSectionID=203&lawId=26&language=ar

وتمرير قوانين بطرق غير مشروعة لشركات خاصة، وهي التي يتحول فيها المنصب من آلية لتحقيق مصالح الناس إلى وسيلة لبناء تحالفات غير مشروعة، ما بات يُعرف بـ»الرأسمالية الزبائنية».[24] وقد تطرق قانون العقوبات رقم 11 لسنة 2004 في المادة 204 لتعريف المشرّع القطري لتزوير المحرر: «تزوير المحرر هو تغيير الحقيقة فيه تغييرًا من شأنه إحداث ضرر، وبنيَّة استعماله كمحرر صحيح، ويعد من طرق التزوير:

1. التغيير فيما تضمنه المحرر من كتابة، أو أرقام، أو علامات، أو صور.
2. وضع إمضاء أو ختم مزور، أو تغيير إمضاء أو ختم أو بصمة صحيحة أو صورة فوتوغرافية.
3. الحصول بطريق المباغتة، أو الغش على إمضاء، أو ختم، أو بصمة لشخص على محرر دون علمه بمحتوياته، أو دون رضا صحيح به.
4. اصطناع محرر، أو تقليده، ونسبته إلى الغير.
5. ملء ورقة ممضاة، أو مختومة، أو مبصومة على بياض، على خلاف ما اتفق عليه مع صاحب الإمضاء أو الختم أو البصمة.
6. انتحال الشخصية أو استبدالها في محرر أعد لإثباتها.
7. تغيير الحقيقة في محرر حال تحريره فيما أعد لإثباته.

وتُحدد المادة 206 العقوبة: «يُعاقب على التزوير في محرر رسمي بالحبس مدة لا تجاوز عشر سنوات، إذا وقع ذلك التزوير من موظف عام أثناء تأدية وظيفته أو بسببها، يعاقب بالحبس مدة لا تجاوز خمس عشرة سنة، ويُعاقب بالحبس مدة لا تجاوز ثلاث سنوات على التزوير في محرر غير رسمي».[25] وعليه، فقد حدد المشرّع القطري الحالات والشروط التي يُعتبر التزوير فيها تزويرًا، دون ترك أسئلة غامضة، كما أنّه وضع العقوبات التي تتناسب مع حجم المخالفة التي قد تضر بالأفراد والصالح العام. هذا، وإنّ الثقافة القانونية في قطر تأخذ التدابير القانونية التي من شأنها رفع الوعي الوظيفي، والحد من مخالفة التزوير.

6. **التسيب والإهمال الوظيفي**: ويتمثل في «التقصير المتعمد في أداء المهام والواجبات الوظيفية، وعدم تحمل المسؤولية، والتغيب المتكرر عن العمل دون مبرر، مما يؤدي إلى تعطيل المصالح العامة وإلحاق الضرر بالمرفق العام".

(24) Didi Kup. Clientelism, Capitalism, and Democracy, Cambridge: Cambridge University press, 2018.

(25) الميزان-البوابة القانونية القطرية، قانون رقم 11 لسنة 2004 بإصدار قانون العقوبات ، المواد 204 و206. https://www.almeezan.qa/LawArticles.aspx?LawTreeSectionID=229&lawId=26&language=ar

على المستوى الحكومي، أصّلت دولة قطر لما يُسمى ب "أخلاقيات العمل الإداري" للحد من الفساد الإداري وخفض مستوياته، ليس فقط من خلال قانون العقوبات، بل من خلال المواثيق واللوائح الحكومية، وهو الذي يمكننا ضبطه عند النظر في «قرار مجلس الوزراء رقم 18 لسنة 2020»، والذي أقرّ «ميثاق سلوك ونزاهة الموظفين العموميين». هدف الميثاق إلى تعزيز قيم النزاهة والشفافية، وإرساء معايير سلوكية وأخلاقية وقواعد ومبادئ أساسية لآداب الوظيفة العمومية، وبناء قيم مهنية تقوم على الأمانة والإخلاص، وترسيخ وتعزيز الاحترام والتعاون والثقة المتبادلة، في تعامل الموظف مع رؤسائه ومرؤوسيه، وزملائه في العمل، ومع متلقي الخدمة. وعليه، فإنّ الميثاق يؤكّد على ضرورة تقديم الأخلاق والأعراف والسلوكيات السليمة في العمل، والتي لا تؤطّر للنزاهة الإدارية فقط بوصفها مضادًا للفساد الإداري ويجب الحد منها قانونيًا، بل بوصفها «قيمة وطنية» ورسالة دولة، وهذا أيضًا بجانب استناد الميثاق ذاته على مبادئ احترام الدستور والقوانين والأنظمة واللوائح والتعليمات الخاصة بالوظيفة العمومية.[26]

وهكذا يتضح أن للفساد الإداري أوجهًا متنوعة، تشترك جميعها في كونها تنطوي على انحراف عن النزاهة والقيم الأخلاقية، وإساءة استعمال النفوذ لاكتساب المصالح الشخصية على حساب المصلحة العامة. وتتفاوت درجة خطورة هذه الأشكال والمظاهر بتفاوت آثارها وتداعياتها على الأفراد والمجتمعات والدول.

المبحث الثاني
آثار الفساد الإداري

يعد الفساد الإداري آفة تترك آثارًا سلبية على جميع جوانب الحياة، حيث يعطِّل الفساد الإداري مسيرة التنمية والنمو الاقتصادي ، ويعمق الظلم الاجتماعي ويؤدي إلى تفشي الفجوة الطبقية وعدم المساواة، كما يضعف الفساد الإداري الثقة في المؤسسات الحكومية، ويهدد الاستقرار السياسي، ويؤدي إلى غياب النزاهة والشفافية، وفي هذا المبحث سنستعرض تلك الآثار بالتفصيل.

(26) الميزان-البوابة القانونية القطرية، قرار مجلس الوزراء رقم 18 لسنة 2020 بإصدار ميثاق سلوك ونزاهة الموظفين العموميين، https://almeezan.qa/ClarificationsNoteDetails.aspx?id=18305&language=ar

المطلب الأول

الآثار الاقتصادية للفساد الإداري

يترتب على انتشار الفساد الإداري في المجتمعات آثار اقتصادية وخيمة، تنعكس سلبًا على مسيرة التنمية والتقدم. ومن أبرز هذه الآثار ما يلي:

1. **إعاقة التنمية الاقتصادية والاستثمار:** يؤدي الفساد الإداري إلى تثبيط الاستثمارات المحلية والأجنبية، مما يضعف من الثقة في مناخ الأعمال ويحد من فرص النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة. كما أن وجود الفساد يزيد من تكاليف المعاملات التجارية ويخلق حالة من عدم اليقين والمخاطرة، ما يردع المستثمرين عن ضخ أموالهم في الاقتصاد الوطني.

في هذا السياق، أشارت دراسة حول أثر الفساد على الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية إلى أن ارتفاع مستويات الفساد يقلل من تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر. كما يعوق قدرة الدول على جذب رؤوس الأموال الأجنبية اللازمة لتمويل مشاريع التنمية، مما يعزز العجز التنموي في العديد من الدول.[27]

2. **هدر الموارد العامة وسوء توزيعها:** ينطوي الفساد الإداري على إهدار الأموال العامة وتبديدها في أوجه غير مشروعة مثل الرشاوى والعمولات والصفقات المشبوهة، مما يحرم خزينة الدولة من موارد مالية ضخمة كان يمكن توجيهها نحو الإنفاق على مشاريع البنية التحتية والخدمات العامة.

بالإضافة إلى ذلك، يؤدي الفساد إلى سوء تخصيص الموارد الاقتصادية، بحيث يتم توجيهها بعيدًا عن الأولويات التنموية لصالح مشاريع وهمية أو غير ذات جدوى، بهدف تحقيق مكاسب شخصية للمسؤولين الفاسدين وحلفائهم.

وهو ما يعمق الفجوة بين الأغنياء والفقراء ويزيد من التفاوت في توزيع الدخل والثروة، مما يفاقم الأوضاع الاجتماعية.

وقد أشارت دراسة بعنوان «الفساد الاقتصادي وأثره على التنمية في الدول النامية وآليات مكافحته من منظور الاقتصاد الإسلامي والوضعي» إلى أن الفساد يؤدي إلى تركز الثروة في أيدي فئة قليلة من ذوي النفوذ. هذا التركز في الثروة يحرم شرائح واسعة من السكان من الاستفادة من عوائد التنمية وثمار النمو الاقتصادي.[28]

(27) محمد سامي بطران، أحمد، أثر الفساد على الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية دراسة قياسية للفترة من (2003 إلى 2020)، مجلة البحوث الإدارية، المجلد 42، العدد 1، 3-18.

(28) الجمل، هشام مصطفى محمد سالم، الفساد الاقتصادي وأثره على التنمية في الدول النامية وآليات مكافحته من منظور

3. **زيادة العجز في الموازنة العامة والدين العام:** يُسبب الفساد الإداري نهب المال العام وتبديده، مما يؤدي إلى تفاقم العجز في الموازنة العامة للدولة وارتفاع مستويات الدين العام، مما يضطر الحكومات إلى اللجوء للاقتراض الداخلي أو الخارجي لتغطية النفقات الجارية والالتزامات المالية، وهو ما يعزز العبء المالي على الدولة.

كما يشير تقرير «الفساد الاقتصادي وأثره على التنمية في الدول النامية وآليات مكافحته من منظور الاقتصاد الإسلامي والوضعي» إلى أن الفساد يزيد من أعباء الدين العام، إذ يتم استنزاف موارد الدولة في خدمة القروض وسداد فوائدها بدلاً من توجيهها نحو الاستثمار في رأس المال البشري والمشروعات التنموية الحيوية.[29]

يتضح من هذه الآثار أن للفساد الإداري تداعيات اقتصادية خطيرة، تقوض جهود التنمية المستدامة وتعرقل النمو الاقتصادي، وتهدر الموارد العامة. كما يزيد من معدلات الفقر ويزيد من التفاوت الاجتماعي. ما يتطلب استراتيجيات شاملة تتضافر فيها الجهود الوطنية والدولية لمكافحة هذه الآفة، والحد من انتشارها، حفاظًا على مقدرات الشعوب وحقها في التنمية والرخاء.

المطلب الثاني
الآثار السياسية للفساد الإداري

لا تقتصر تداعيات الفساد الإداري على الجوانب الاقتصادية فحسب، بل تمتد لتشمل النواحي الاجتماعية والسياسية، مخلفةً آثارًا مدمرة على نسيج المجتمع واستقراره. ومن أبرز هذه الآثار:

1. **تقويض الثقة بالحكومة والمؤسسات العامة:** يؤدي انتشار الفساد الإداري إلى فقدان الثقة بنزاهة الحكومة وكفاءة مؤسساتها، مما يولد حالة من السخط وعدم الرضا عن الأداء العام. وقد أشارت دراسة عن «الفساد وطرق مكافحته في الأردن» إلى أن هناك علاقة عكسية بين مستويات الفساد ودرجة الثقة بالنظام السياسي والإدارة العامة لدى المواطنين الأردنيين، ولذلك وجب تعزيز عامل الثقة لتحقيق العدالة في توزيع الثروات بين أفراد المجتمع.[30]

الاقتصاد الإسلامي والوضعي، مجلة الشريعة والقانون بطنطا، المجلد 30، العدد 2، ابريل 2015، ص237

(29) المرجع السابق نفسه

(30) عيادة عليمات، خالد، الفساد: أسبابه، وأشكاله، وطرق مكافحته في الأردن دراسة ميدانية، العدد 02، 2014، 202-228.

2. **إضعاف سيادة القانون والعدالة الاجتماعية**: ينطوي الفساد الإداري على انتهاك القوانين والأنظمة، وتغليب المصالح الخاصة على المصلحة العامة، مما يقوض مبدأ سيادة القانون، ويضعف منظومة العدالة في المجتمع. كما يؤدي الفساد إلى تفاوت الفرص وعدم تكافؤها بين المواطنين، حيث يتمتع الفاسدون وذوو النفوذ بامتيازات لا يحصل عليها غيرهم، وهو ما يعمق الشعور بالظلم والتهميش لدى الفئات الأقل حظًا.

3. **تهديد الاستقرار السياسي والأمن المجتمعي**: قد يؤدي تفشي الفساد الإداري إلى اندلاع الاحتجاجات والاضطرابات الشعبية، خاصةً إذا ترافق مع تردي الأوضاع الاقتصادية والمعيشية، فالفساد يغذي مشاعر السخط والإحباط، ويدفع إلى فقدان الشرعية السياسية مما يهدد الاستقرار والسلم الأهلي.

4. **انتشار ثقافة الفساد وتراجع القيم الأخلاقية**: يترتب على استشراء الفساد الإداري انتشار ثقافة التساهل مع الممارسات غير الأخلاقية، وشيوع قيم النفعية والأنانية والانتهازية على حساب النزاهة والاستقامة في المجتمع. فالفساد ينخر منظومة القيم الإيجابية، ويكرس نماذج سلبية يحتذى بها، خاصةً في أوساط الشباب، مما يقود إلى تفكك المنظومة الأخلاقية برمتها.

وقد خلصت دراسة «أخلاقيات العمل ودورها في الحد من الفساد الإداري»[31] إلى أن غياب الضوابط الأخلاقية وضعف الوازع الديني من أهم العوامل المؤدية إلى ممارسة الفساد، كما أن نشر ثقافة النزاهة والشفافية يعد من أنجع السبل للوقاية من الوقوع في براثن هذه الظاهرة.

وهكذا يتضح أن الفساد الإداري لا يقتصر ضرره على الجوانب المادية، بل يمتد ليطال أسس بناء الدولة والمجتمع، من خلال زعزعة الاستقرار السياسي، وهدم منظومة القيم والأخلاق، وتقويض العدالة والمساواة بين المواطنين الأمر الذي يوجب تضافر كافة الجهود للتصدي لهذه الآفة الخطيرة، حفاظًا على الأمن المجتمعي والسلم الأهلي.

المطلب الثالث

الآثار الاجتماعية والأخلاقية للفساد الإداري

يعد الفساد الإداري من أخطر الظواهر التي تهدد منظومة القيم والأخلاق في المجتمع، لما له من تداعيات سلبية على السلوك الفردي والمعايير الاجتماعية. ومن أبرز هذه الآثار:

(31) زكارنة، بلال ، أخلاقيات العمل ودورها في الحد من الفساد الإداري (دراسة ميدانية على شركات التأمين الأردنية) ، ورقة مؤتمر جامعة العلوم الإسلامية، الأردن، 2019، ص 198

1. **انتشار ثقافة الفساد**: يؤدي تفشي الفساد الإداري إلى ترسيخ ثقافة التساهل مع الممارسات غير الأخلاقية، وتعميم قيم الانتهازية والنفعية على حساب النزاهة والاستقامة. فعندما ترى الشعوب أن الفساد هو القاعدة وليس الاستثناء في التعاملات الإدارية، فإن ذلك يشجعهم على تبني نفس السلوكيات لتحصيل مصالحهم الخاصة. وقد أشارت دراسة «الفساد: أسبابه وآثاره وطرق علاجه في المنظور الإسلامي»[32] إلى أن الفساد يقود إلى انهيار منظومة البنى الاجتماعية وضياع الموارد الوطنية.

2. **تراجع القيم والأخلاق العامة**: ينتج عن انتشار الفساد الإداري تآكل المنظومة القيمية والأخلاقية في المجتمع، حيث تتراجع قيم النزاهة والشفافية والمساءلة لصالح قيم الغش والخداع والتستر على المخالفات. كما يؤدي الفساد إلى إضعاف الوازع الديني والضمير الأخلاقي لدى الأفراد، مما يسهل عليهم ارتكاب الممارسات اللاأخلاقية دون شعور بالذنب أو الخجل. وفي هذا السياق، أكدت دراسة «واقع أخلاقيات العمل الإعلامي في الوطن العربي» على أهمية تعزيز منظومة القيم الأخلاقية في تحقيق العمل الإعلامي النزيه والمسؤول.[33]

3. **تشويه القدوة والنماذج الأخلاقية**: من أخطر تداعيات الفساد الإداري أنه يروج لنماذج سلبية تتنافى مع القيم الفاضلة، حيث يصبح الفاسدون والمنتفعون هم القدوة التي يحتذى بها، بدلاً من أصحاب المبادئ والنزاهة، وهو ما يؤدي إلى انقلاب المعايير الأخلاقية في المجتمع، بحيث يُنظر للفساد على أنه طريق النجاح والترقي، بينما تُهمش القيم الإيجابية. وقد حذرت دراسة «العولمة وآثارها على المجتمع الليبي في ضوء التحولات الدولية» من خطورة التفريط في الموروث الثقافي والقيمي في مواجهة تحديات العولمة.[34]

4. **إعاقة الإصلاح القيمي والأخلاقي**: يشكل الفساد الإداري عقبة أمام الجهود الرامية لتعزيز القيم والأخلاق الحميدة في المجتمع، سواء على مستوى الأسرة أو المؤسسات التعليمية والدينية. فمن الصعب غرس قيم النزاهة والأمانة في نفوس النشء في ظل انتشار ثقافة الفساد وغياب القدوة. كما أن الفساد يقوض مصداقية الخطاب الأخلاقي

(32) حمادي، مؤيد فيصل ربيع، الفساد: أسبابه وآثاره وطرق علاجه في المنظور الإسلامي. مجلة أبحاث ميسان، مج15، ع29، 2019، ص 249

(33) العوض، سيف الدين حسن، واقع أخلاقيات العمل الإعلامي في الوطن العربي، مجلة علوم الاتصال، المجلد 7 العدد (2) , 2022، ص 22.

(34) البعباع، عبد السلام محمد خلف الله وابورميله، سعد ابريك السنوسي، العولمة وأثرها على المجتمع الليبي في ظل التحولات الدولية، مجلة جامعة سها العلمية، المجلد 21 العدد الأول، ابريل 2022 ص 115.

والديني الذي ينبذ الرذيلة ويدعو للفضيلة، مما يضعف من تأثيره في توجيه السلوك الاجتماعي. وقد أكدت دراسة «تأثير ظاهرة الفساد الإداري على حقوق الإنسان والتنمية البشرية في الجزائر» على أهمية دور المؤسسات التربوية في زرع القيم الفاضلة التي ترفض الفساد بكل صوره.

وهكذا يتبين أن الفساد الإداري لا يقتصر ضرره على الجوانب المادية والاقتصادية فحسب، بل يمتد ليطال الجوانب المعنوية والقيمية، مهدداً نسيج المجتمع الأخلاقي برمته، الأمر الذي يتطلب تضافر الجهود على كافة المستويات لمواجهة هذه الظاهرة، والحفاظ على منظومة القيم والفضائل التي تصون هوية المجتمعات وحضارتها.

المبحث الثالث
استراتيجيات وآليات مكافحة الفساد الإداري

تمثّل مكافحة الفساد الإداري تحديًا كبيرًا يتطلب تبني استراتيجيات متعددة الأوجه. وفي هذا الصدد يحدد البحث أربع وسائل رئيسية تشكّل معًا نظامًا متكاملاً لمحاربة تلك الظاهرة وهي: تعزيز الحوكمة الرشيدة والشفافية، وتطوير الأطر القانونية والتشريعية، وتمكين الأجهزة الرقابية والقضائية، ونشر الوعي المجتمع والمشاركة. تقوم هذه الأطر الأربعة بأدوار متكاملة ومترابطة لا يمكن الاكتفاء بأحدها دون الآخر. في الفقرات التالية، نتناول كلاً منها على حدة، مع التركيز بشكل خاص على دور المجتمع في الكشف عن الفساد ومكافحته.

المطلب الأول
تعزيز الحوكمة الرشيدة والشفافية

تعد الحوكمة الرشيدة والشفافية من أهم الآليات الفعالة في مواجهة الفساد الإداري والعمل على تقليل انتشاره. فالحوكمة الرشيدة تقوم على مبادئ المشاركة والمساءلة وسيادة القانون والكفاءة والفعالية والشفافية، وهي مبادئ تسهم في تعزيز النزاهة والحد من الممارسات الفاسدة في الإدارة العامة.

وتلعب الشفافية دورًا محوريًا في تحقيق الحوكمة الرشيدة، حيث تعني «الوضوح التام في اتخاذ القرارات ورسم الخطط والسياسات ووضوحها وسهولة الاطلاع عليها من قبل المواطنين والمتعاملين مع الأجهزة الإدارية». فالشفافية تسمح بتدفق المعلومات بحرية وإتاحتها للجميع، مما يسهل عملية المراقبة والمحاسبة ويحد من فرص الفساد.[35]

(35) قدير، محسن وماجدي، محمد نور الدين. دور الشفافية في مكافحة الفساد الإداري في تعزيز حقوق المواطن العراقي. مجلة ميسان للدراسات الأكاديمية، مج23, ع50، 2024، ص210

وقد أكدت دراسة «دور الشفافية في مكافحة الفساد الإداري في تعزيز حقوق المواطن العراقي» على أهمية الشفافية في تقليل الفساد الإداري وتعزيز ثقة المواطنين بالأجهزة الحكومية. كما أشارت إلى ضرورة إصدار قوانين تلزم المؤسسات بالإفصاح عن المعلومات وتيسير وصول المواطنين إليها. ومن أهم آليات تعزيز الشفافية والحوكمة الرشيدة :

1. **تطبيق مبادئ النزاهة والمساءلة:** من خلال وضع مدونات سلوك أخلاقية للموظفين العموميين، وتفعيل آليات المساءلة الداخلية والخارجية، وحماية المبلغين عن الفساد، وتعزيز استقلالية الأجهزة الرقابية. وقد أشارت دراسة «الحوكمة الإدارية ومدى مصداقية الإفصاح عند مكافحة الفساد الإداري» إلى أن الحوكمة الإدارية تعزز الشفافية والمساءلة والسلوك الأخلاقي، مما يؤدي إلى زيادة مصداقية الإفصاح في مكافحة الفساد.[36]

2. **تفعيل أنظمة الرقابة والتدقيق:** من خلال تعزيز دور الأجهزة الرقابية كديوان المحاسبة والرقابة الإدارية، وتطوير آليات التدقيق الداخلي والخارجي، وتفعيل الرقابة الشعبية من خلال منظمات المجتمع المدني ووسائل الإعلام. وقد بينت دراسة «الشفافية الاستراتيجية وانعكاسها في الحد من ممارسة الفساد الإداري» أن تفعيل الشفافية والرقابة يسهم في تقليل مستوى الفساد وتكريس المساءلة في الأجهزة الحكومية.[37]

كما يمكن الاستفادة من التجارب الناجحة في مكافحة الفساد، كالتجربة الماليزية التي اعتمدت على تعزيز الشفافية والنزاهة في القطاع العام، من خلال إنشاء لجنة مواجهة الفساد، وسن قوانين صارمة، وتطبيق مدونات سلوك للموظفين، وتشجيع الإبلاغ عن حالات الفساد، وتعزيز التعاون بين الأجهزة الحكومية ومنظمات المجتمع المدني.وهكذا يتضح أن تعزيز الحوكمة الرشيدة والشفافية يعد حجر الأساس في أي استراتيجية فعالة لمكافحة الفساد الإداري، من خلال ترسيخ مبادئ النزاهة والمساءلة، وتفعيل آليات الرقابة والتدقيق، وتعزيز مشاركة المواطنين والمجتمع المدني، والاستفادة من أفضل الممارسات الدولية في هذا المجال.

وبهذا، فإنّ تطبيق مبادئ الإدارة الرشيدة على كافة المستويات وتعزيز الشفافية في العمليات الإدارية واتخاذ القرار وتفعيل آليات المساءلة والمحاسبة تُعد صورًا حيوية ولا يُمكن الاستغناء عنها لنفاذ مبدأ «الحوكمة» بوصفها استراتيجية فعّالة للقضاء على الفساد.

(36) المرجع السابق نفسه

(37) السيابي، منصور بن محمد بن سالم، السيطرة على الإدارة ومدى مصداقية الإفصاح عند مكافحة المسؤوليات. المجلة الأكاديمية للأبحاث والنشر العلمي. 2023، ص245

المطلب الثاني
تطوير الأطر القانونية والتشريعية

يعد تطوير الأطر القانونية والتشريعية من الركائز الأساسية في أي استراتيجية فعالة لمكافحة الفساد الإداري. فوجود قوانين واضحة وصارمة تجرم أفعال الفساد وتفرض عقوبات رادعة على مرتكبيها يشكل خط الدفاع الأولي في مواجهة هذه الظاهرة.

ولكن لا يكفي مجرد سن القوانين لمكافحة الفساد، بل لا بد من تطويرها باستمرار لمواكبة المستجدات والتحديات، وسد الثغرات التي قد يستغلها الفاسدون للإفلات من العقاب. كما يجب أن تتسم هذه القوانين بالشمولية والتكامل، بحيث تغطي مختلف صور وأشكال الفساد الإداري. ومن أهم الجوانب التي يجب التركيز عليها في تطوير الأطر القانونية لمكافحة الفساد:[38]

1. **سن قوانين صارمة لمكافحة الفساد:** وذلك من خلال تجريم كافة أشكال الفساد الإداري كالرشوة والاختلاس والمحسوبية وغيرها، وفرض عقوبات رادعة تتناسب مع جسامة الفعل ومدى الضرر الناجم عنه. وقد أكدت دراسة «تقييم الأطر القانونية لمكافحة الفساد في الدول العربية» على أهمية وجود قوانين شاملة ومتكاملة تغطي مختلف جوانب الفساد، وتتضمن آليات فعالة للتطبيق والإنفاذ.

2. **تشديد العقوبات على المخالفين:** بحيث لا تقتصر العقوبات على الغرامات المالية، بل تشمل أيضًا العقوبات السالبة للحرية والمصادرة والحرمان من تولي الوظائف العامة، بما يتناسب مع خطورة الفعل وحجم الأضرار الناجمة عنه. وقد بينت دراسة «أثر العقوبات على الحد من جرائم الفساد» أن تشديد العقوبات يسهم في ردع مرتكبي الفساد، وتعزيز الالتزام بالنزاهة في الوظيفة العامة.

3. **تعزيز التعاون الدولي في مكافحة الفساد:** من خلال الانضمام للاتفاقيات الدولية ذات الصلة، كاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، وتكييف التشريعات الوطنية بما يتوافق مع أحكامها، والتعاون مع الدول والمنظمات الدولية في مجال تبادل المعلومات والخبرات ومكافحة جرائم الفساد العابرة للحدود. وقد أشارت دراسة «مدى تنفيذ الدول المغاربية لأحكام اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد» إلى أهمية انضمام هذه الدول للاتفاقية وتكييف أطرها القانونية مع أحكامها.

(38) Al-Zu'bi, Hadeel, Raad Mahmoud Al-Tal and Raed Abu Rubaiha (2022). "An Appraisal of the Legal Framework and the Impact of Administrative Corruption on the Jordanian Economy: An Empirical Evidence." Asian Journal of Law and Economics ,163 - 188.

4. **تطوير الأطر القانونية لحماية المبلغين والشهود:** من خلال سن تشريعات توفر الحماية القانونية والأمنية للأشخاص الذين يبلغون عن حالات الفساد أو يدلون بشهاداتهم في قضايا الفساد، وتشجعهم على الإبلاغ دون خوف من الانتقام أو الملاحقة. وقد خلصت دراسة «الإطار القانوني لحماية المبلغين عن الفساد في التشريعات المقارنة» إلى ضرورة تبني أطر قانونية متكاملة لحماية المبلغين، تشمل آليات الإبلاغ والتحقيق وجبر الضرر وتوفير الحماية اللازمة.

وتُعد القرارات والتشريعات من أهم الأدوات الأساسية في مكافحة الفساد الإداري، إذ تشكّل الإطار القانوني والمؤسسي الذي يُنظم العمل الإداري ويحد من التجاوزات. وتبرز أهمية هذه القرارات بشكل خاص في مجالات التعاقدات الحكومية، حيث يُعد هذا القطاع من أكثر القطاعات عرضة للفساد إن لم يتم تنظيمه بشكل صارم.

أولاً: التشريعات المتعلقة بالتعاقدات الحكومية[39]:

1. سنّ تشريعات واضحة ومُلزمة لتنظيم التعاقدات الحكومية، مع ضرورة تعزيز التوعية الإعلامية بمخاطر الفساد وأثره السلبي على المال العام والتنمية.
2. إقرار مسودة قانون شاملة تنظم العقود الحكومية، تضمن الشفافية والرقابة في مراحل التخطيط والتنفيذ والمتابعة.
3. الحد من ملاحق العقود غير الضرورية التي تؤدي إلى هدر المال العام، مع تطبيق إجراءات تدقيق صارمة لتحديد أسباب هذه الملاحق ومساءلة المسؤولين عن أي خلل.
4. كشف وضبط حالات التواطؤ بين بعض المتعهدين والمهندسين أو الموظفين الحكوميين، بهدف استغلال الثغرات في العقود لتحقيق مكاسب شخصية.
5. منع التحايل على بنود العقود الأصلية من خلال ضبط أي تغييرات تعاقدية لا تستند إلى مبررات قانونية، وخاصة تلك التي تهدف إلى تعديل الأسعار أو تمديد المدة الزمنية لمصلحة المتعهدين.
6. رفع نسبة ضمان حسن التنفيذ إلى مستوى معقول، لضمان التزام المتعهدين بتنفيذ المشاريع وفق المعايير المطلوبة وفي الوقت المحدد.

(39) فليحة عبد الحسين كاظم، «مكافحة الفساد الإداري،» معهد التدريب النفطي بغداد – وزارة النفط.

ثانيًا: الجهود الدولية والإقليمية في مكافحة الفساد [40]

تلعب الأمم المتحدة دورًا محوريًا في تنسيق الجهود الدولية لمكافحة الفساد، فقد قامت بإعداد مشاريع قوانين استرشادية، كما طورت مجموعة من النظم والتدابير التي تهدف إلى زيادة الشفافية والنزاهة في المعاملات الحكومية، ومن أبرز إنجازاتها في هذا السياق:

1. عقد المؤتمر الثالث للأمم المتحدة لمكافحة الفساد في الدوحة عام 2009، الذي شهد اتفاقًا جماعيًا على آلية متابعة مكافحة الفساد، وهو ما اعتُبر اختراقًا مهمًا في مجال تعزيز الشفافية الدولية.
2. اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، التي ألزمت الدول الأطراف بإنشاء هيئات وطنية متخصصة بمنع الفساد وتعزيز النزاهة.

ثالثًا: الجهود العربية لمكافحة الفساد[41]:

أسهمت جامعة الدول العربية بدور فعال في دعم مكافحة الفساد على المستوى الإقليمي، حيث شاركت بفاعلية في إعداد وصياغة عدد من الاتفاقيات الدولية، من أبرزها:

1. المشاركة في صياغة "اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية" التي انعقدت في باليرمو (إيطاليا) في ديسمبر 2000، والتي شملت في أحكامها إلزام الدول الأعضاء بتنفيذ الالتزامات الدولية المنبثقة عن الاتفاقية وبروتوكولاتها والتي من بينها مكافحة وتجريم الفساد في المادة (8).
2. المساهمة في إعداد مشروع اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد خلال اجتماعات فيينا في الفترة من 22 يوليو إلى 8 أغسطس 2003.

علاوة على ذلك، قدّمت فرنسا نموذجًا في فهم آليات مكافحة الفساد الإداري، فعلى سبيل المثال، قُدّمت بيانات وأرقامًا لمراقبة الفساد، وتحتل فرنسا المرتبة 23 من أصل 180 دولة، والثانية عشرة بين الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي لعام 2017. وقد كللت جهود الوكالة الفرنسية لمكافحة الفساد بالنجاح في مراقبة ومنع الفساد، وتقديم أدلة للقضاء الفرنسي للقيام بدوره القضائي، تتضمن تتبع الأشخاص الذي يرتكبون المخالفات وتفاصيلها، إضافة

(40) شريهان ممدوح حسن أحمد، «جهود مكافحة الفساد الإداري والمالي في المملكة العربية السعودية»دراسة مقارنة»»، المجلة القانونية، مجلد، 2537، ص 22

(41) محمود معابرة، الفساد الإداري وعلاجه في الفقه الإسلامي دراسة مقارنة بالقانون الإداري والأردني، أطروحة دكتوراه، الجامعة الأردنية، كلية الدراسات العليا، عمان، 2010، ص 104.

إلى حشد الموارد الوطنية جُملة من أجل القضاء على الفساد.[42] وإضافة إلى ما سبق، قام المشرع الفرنسي بأخذ تدابير احترازية وخطوات تأديبية للموظفين الذين يمارسون الفساد الإداري عبر عدة أشكال مثل الرشوة.[43]

وهكذا يتضح أن تطوير الأطر القانونية والتشريعية يعد عنصرًا محوريًا في أي استراتيجية وطنية لمكافحة الفساد الإداري، من خلال سن قوانين صارمة وشاملة، وتشديد العقوبات على المخالفين، وتعزيز التعاون الدولي، وتوفير الحماية اللازمة للمبلغين والشهود، فبدون وجود منظومة تشريعية قوية ومتكاملة تظل الجهود الأخرى لمكافحة الفساد محدودة الأثر والفعالية.

المطلب الثالث
تمكين الأجهزة الرقابية والقضائية

يعد تمكين الأجهزة الرقابية والقضائية ركيزة أساسية في أي استراتيجية فعالة لمكافحة الفساد الإداري، فهذه الأجهزة تلعب دورًا محوريًا في الكشف عن القضايا ذات الصلة بالفساد والتحقيق فيها وملاحقة مرتكبيها وإنزال العقوبات بحقهم، ولكن لا يمكن لهذه الأجهزة أن تؤدي دورها على النحو المطلوب دون أن تتمتع بالاستقلالية والصلاحيات والموارد اللازمة. ومن أهم الآليات اللازمة لتمكين الأجهزة الرقابية والقضائية:[44]

1. **دعم استقلالية القضاء والنيابة العامة**: وذلك من خلال ضمان عدم تدخل السلطة التنفيذية في عمل القضاء، وتوفير الحماية اللازمة للقضاة والمدعين العامين من أي ضغوط، وتوفير الموارد المالية والبشرية الكافية للسلطة القضائية للقيام بمهامها. وقد أكدت دراسة «استقلال القضاء في مواجهة الفساد الإداري» على أهمية استقلال القضاء في التصدي للفساد، وضرورة تحصين القضاة من أي تدخلات أو إغراءات قد تؤثر على نزاهتهم.

(42) Le rapport annuel de l'Agence française de lutte contre la corruption, en collaboration avec le ministère de la Justice, le ministère du Travail et des Comptes publics, 2017.
Le rapport annuel de l'Agence française de lutte contre la corruption (2017), p. 11 et. Seq.

(43) "Anti-Bribery and Corruption Laws in France," International, at: https://cms.law/en/int/expert-guides/cms-expert-guide-to-anti-bribery-and-corruption-laws/france

(44) Muzychuk, E. O.. (2023) "Administrative and legal regulation of the limits for preventing and combating corruption in the public service." Bulletin of Kharkiv National University of Internal Affairs (2023)

2. **تعزيز صلاحيات هيئات مكافحة الفساد**: من خلال منحها الاستقلالية الإدارية والمالية، وتخويلها صلاحيات التحقيق والتحري في قضايا الفساد، والتنسيق مع الأجهزة الرقابية والقضائية الأخرى، وتزويدها بالكوادر المؤهلة والتقنيات الحديثة اللازمة لأداء مهامها. وقد بينت دراسة «دور الأجهزة الرقابية في مكافحة الفساد الإداري في العراق» أن ضعف استقلالية هيئات مكافحة الفساد وقلة صلاحياتها يعد من أهم معوقات عملها في العراق.

3. **تفعيل الرقابة القضائية على أعمال الإدارة**: من خلال توسيع صلاحيات القضاء الإداري في الرقابة على قرارات وتصرفات الإدارة العامة، والتحقق من مدى مشروعيتها ومطابقتها للقوانين والأنظمة، وإلغاء القرارات المشوبة بعيب إساءة استعمال السلطة أو الانحراف بها. وقد أشارت دراسة «الرقابة القضائية على إساءة استعمال السلطة من خلال قانون الإدارة والفساد» إلى أهمية الرقابة القضائية في الحد من إساءة استعمال السلطة والفساد الإداري.

4. **تطوير آليات التنسيق والتعاون بين الأجهزة الرقابية والقضائية**: بحيث يتم تبادل المعلومات والخبرات بين هذه الأجهزة، والعمل بشكل متكامل ومنسق في التحقيق بقضايا الفساد وملاحقة مرتكبيها، وتذليل أي عقبات قد تعترض سير العدالة. وقد خلصت دراسة «الاستثمار في دور المدقق القضائي في التعامل مع قضايا الفساد المالي والإداري في العراق» إلى أهمية التنسيق بين الأجهزة الرقابية والقضائية في الكشف عن قضايا الفساد والتصدي لها.

وهكذا يتضح أن تمكين الأجهزة الرقابية والقضائية يشكل عنصرًا جوهريًا في أي جهد جاد لمكافحة الفساد الإداري، من خلال تعزيز استقلاليتها وصلاحياتها، وتفعيل دورها الرقابي، وتعزيز التنسيق والتكامل فيما بينها، فبدون أجهزة رقابية وقضائية قوية ومستقلة وفاعلة تظل الجهود الأخرى لمكافحة الفساد محدودة الأثر والجدوى.

المطلب الرابع
نشر الوعي المجتمعي وتعزيز المشاركة

يعد نشر الوعي المجتمعي وتعزيز مشاركة المواطنين من الركائز الأساسية في أي خطة فعالة لمكافحة الفساد الإداري. فالمجتمع المدني يلعب دورًا محوريًا في الوقاية من الفساد ومحاربته، من خلال رفع الوعي الثقافي للجمهور فيما يتعلق بمخاطر هذه الظاهرة، وتشجيع الإبلاغ عن حالات الفساد، والمساهمة في صياغة السياسات والبرامج الهادفة

للحد من انتشاره. ومن أهم الآليات اللازمة لنشر الوعي المجتمعي وتعزيز المشاركة في مواجهة الفساد الإداري:[45]

1. **تثقيف المواطنين بمخاطر الفساد**: وذلك من خلال تنظيم حملات للتوعية مكثفة عبر وسائل الإعلام المختلفة، وعقد الندوات والمؤتمرات التثقيفية، وإدراج مفاهيم النزاهة ومكافحة الفساد في المناهج التعليمية. وقد أكدت دراسة «دور الإعلام في مكافحة الفساد الإداري والمالي» على أهمية الإعلام في تشكيل الوعي المجتمعي ضد الفساد، من خلال فضح الممارسات الفاسدة وتسليط الضوء على آثارها المدمرة.

2. **تشجيع الإبلاغ عن حالات الفساد**: من خلال توفير قنوات آمنة وسرية للإبلاغ، وحماية المبلغين من أي ملاحقات أو انتقام، وتوعية المواطنين بأهمية الإبلاغ كواجب وطني وأخلاقي. وقد بينت دراسة «دور المجتمع المدني في مكافحة الفساد» أن تشجيع ثقافة الإبلاغ يسهم في كشف العديد من قضايا الفساد ويردع المفسدين عن ارتكاب تجاوزاتهم.

   وعلى المستوى المحلي، تستخدم الدول المجال الافتراضي والأدوات التقنية من أجل تعزيز المشاركة الاجتماعية في تقويض الفساد الإداري هذه الجهود في تأسيس هيئات وطنية لمكافحة الفساد (هيئة الرقابة ومكافحة الفساد «نزاهة» في السعودية) [46]، وتطوير تشريعات لضمان حرية تداول المعلومات وحوكمة البيانات وإتاحتها للجمهور وتفعيل أنظمة الرقابة الإلكترونية (مثل منصات الإبلاغ والشكوى بخصوص حالات الفساد) وتطبيق عقوبات وملاحقة ومحاكمة المتورطين في قضايا فساد.

3. **إشراك منظمات المجتمع المدني**: من خلال تمكين هذه المنظمات من المشاركة في صياغة السياسات والاستراتيجيات الوطنية لمكافحة الفساد، وتعزيز الدور الرقابي لها على أداء المؤسسات، وتشجيع الشراكة بينها وبين الأجهزة الحكومية في التصدي للفساد. وقد أشارت دراسة «دور منظمات المجتمع المدني في الرقابة الإدارية» إلى أهمية هذه المنظمات في تعزيز الشفافية والمساءلة ومكافحة الفساد.

4. **تعزيز ثقافة النزاهة والمواطنة**: من خلال غرس قيم الأمانة والاستقامة والمسؤولية الاجتماعية في نفوس الناشئة، وتعزيز مفهوم المواطنة القائم على الحقوق والواجبات، وتشجيع السلوك الأخلاقي في التعاملات العامة والخاصة. فكما أكدت دراسة «المظاهر

(45) ابراهيم، عثمان عبد البنات ادم،»دور الجهود المحلية والدولية في مكافحة الفساد الإداري والمالي وأثرها على التنمية الاقتصادية والاجتماعية»، المجلة العربية للعلوم الإنسانية والاجتماعية 2 (19). 2023، ص147

(46) وزارة المالية، هيئة الرقابة ومكافحة الفساد، 2025، https://www.mof.gov.sa/Pages/nazaha.aspx

القانونية للفساد واستراتيجية مكافحته في تعزيز قيم النزاهة»، فإن ترسيخ قيم النزاهة يشكل أساسًا متينًا لمواجهة الفساد في مختلف مستويات المجتمع.

وبهذا، يتضح أن نشر الوعي المجتمعي وتعزيز مشاركة المواطنين يعد عنصرًا لا غنى عنه في أي جهد جاد لمكافحة الفساد الإداري، فالمجتمع الواعي والفاعل هو خط الدفاع الأول في مواجهة هذه الآفة الخطيرة، من خلال رفع مستوى الوعي بمخاطرها، وتشجيع ثقافة الإبلاغ عنها، وتعزيز دور منظمات المجتمع المدني في التصدي لها، وترسيخ قيم النزاهة والمواطنة الصالحة.

الخاتمة

يُعد الفساد الإداري من أخطر الظواهر التي تواجه المجتمعات المعاصرة، نظرًا لآثاره السلبية المدمرة على مختلف جوانب الحياة. فهو يعطل جهود التنمية المستدامة، يهدِر الموارد العامة، يُعيق النمو الاقتصادي، ويزعزع الاستقرار السياسي والاجتماعي. كما يؤثر سلبًا على سيادة القانون والعدالة ويقوض القيم والأخلاق في المجتمع.

تناول البحث في مباحثه الثلاثة مختلف أبعاد هذه الظاهرة الخطيرة. ففي المبحث الأول، تم تعريف الفساد الإداري وشرح خصائصه وأشكاله المتنوعة، معتمدًا على تعريفات مستخلصة من الأدبيات العلمية والمواثيق الدولية. وقد خلص إلى أن الفساد الإداري يتجسد في أي انحراف عن النزاهة والأمانة في أداء الوظيفة العامة بغرض تحقيق مصالح شخصية على حساب المصلحة العامة، وأنه يأخذ عدة أشكال مثل الرشوة، الاختلاس، والمحسوبية.

أما المبحث الثاني، فقد استعرض آثار الفساد الإداري، مُعزَّزًا بالأدلة والشواهد من الدراسات والتقارير الدولية. وقد أظهر كيف أن الفساد يعيق التنمية الاقتصادية، ويُهدِر الموارد العامة، ويزيد من معدلات الفقر والبطالة، ويقلل من ثقة المواطنين في الحكومة، بالإضافة إلى تقويض سيادة القانون وتهديد الاستقرار السياسي والأمني، فضلاً عن تآكل المنظومة القيمية والأخلاقية.

في المبحث الثالث، تم استعراض أبرز الاستراتيجيات والآليات الضرورية لمكافحة الفساد الإداري. تم التأكيد على أهمية تبني مقاربة شاملة تضم الإصلاحات المؤسسية والقانونية، التدابير الوقائية والعقابية، وتعزيز الوعي المجتمعي والمشاركة الشعبية. كما تم تسليط الضوء على ضرورة تحسين الحوكمة الرشيدة، تعزيز الشفافية، تطوير الأطر القانونية والتشريعية، تمكين الأجهزة الرقابية والقضائية، ونشر ثقافة النزاهة والمساءلة.

وفي الختام، يشدد البحث على أن مواجهة الفساد الإداري مسؤولية مشتركة بين الحكومات، المؤسسات، المجتمع المدني والأفراد، فلا يمكن التصدي لهذه الظاهرة الخطيرة إلا من خلال تكاتف الجهود وتكاملها على جميع المستويات. كما يؤكد على ضرورة تعزيز قيم النزاهة والأمانة والمواطنة الصالحة، كونها الأساس في محاربة الفساد والانحراف. وأخيرًا، يُختتم البحث بالتأكيد على أن مكافحة الفساد الإداري ليست مهمة مستحيلة، بل حاجة ملحة وأولوية أساسية لتحقيق التنمية المستدامة وبناء مجتمعات قائمة على العدالة والازدهار. إن التجارب الناجحة لبعض الدول في هذا المجال تثبت أن تقليل الفساد ممكن، شريطة توافر الإرادة السياسية، المشاركة المجتمعية، وتطبيق آليات فعالة. قد يكون الطريق طويلاً، لكنه ليس مستحيلاً إذا توحدت الجهود وتكاملت الرؤى نحو هذا الهدف النبيل.

النتائج

1. الفساد الإداري ظاهرة مركبة ومتعددة الأبعاد: يمكن فهم الفساد الإداري على أنه ظاهرة معقدة تشمل عدة جوانب ومظاهر، تؤثر في العديد من جوانب الحياة السياسية، الاجتماعية، والاقتصادية.

2. أن الفساد الإداري يتضمن كل سلوك ينحرف عن الضوابط القانونية والأخلاقية للوظيفة العامة من خلال إساءة استخدام السلطة الممنوحة للموظف العام من أجل اكتساب مصالح خاصة، مما يؤدي إلى الإضرار بالمال العام وإعاقة مسيرة التنمية في المجتمع.

3. تكمن أبرز خصائص الفساد الإداري بالسرية والخفاء، والتعقيد والتشابك، والتنوع والتعدد، وأيضًا بالانتشار العالمي، حيث لا يقتصر على نطاق معين من المجتمعات أو الدول.

4. أسباب الفساد الإداري: تتعدد أسباب الفساد الإداري إلى أسباب سياسية، اقتصادية، اجتماعية، إدارية، وقانونية، وهي عوامل تتداخل وتؤثر بشكل مشترك في انتشار الفساد.

5. تكمن أهم أشكال الفساد الإداري في التسيب والإهمال الوظيفي والمحسوبية والمحاباة، استغلال النفوذ والسلطة، الاختلاس وتبديد المال العام ، التزوير وتزييف الوثائق الرسمية ، الرشوة والابتزاز.

6. تأثير الفساد الإداري على الأصعدة المختلفة: الفساد الإداري له تأثيرات سلبية على جميع الأصعدة سواء كانت اقتصادية، اجتماعية، أو أخلاقية، حيث يؤثر على النمو الاقتصادي، ويعمق الفجوة الاجتماعية، ويضر بالنزاهة المؤسسية.

7. يمكن التغلب على الفساد الإداري من خلال تعزيز الحوكمة الرشيدة والشفافية وتطوير الأطر القانونية والتشريعية وتمكين الأجهزة الرقابية والقضائية ونشر الوعي المجتمعي وتعزيز المشاركة.

التوصيات

1. تفعيل الحوكمة الإدارية والاقتصادية والمالية: يُوصى باستخدام آليات تحليل البيانات لمراقبة المعاملات الإدارية والمالية في المؤسسات الحكومية والقطاع الخاص. تتطلب الحوكمة الإدارية مستويات مراقبة منفصلة ومتناسقة لضمان النزاهة والشفافية.

2. نشر تقارير متابعة وتقييم دورية: يجب إلزام الجهات الحكومية بنشر تقارير دورية عبر منصاتها الإلكترونية لتعزيز الشفافية والمحاسبة. هذه التقارير يجب أن تخضع لتدقيق خارجي من مدققين مستقلين لتعزيز مصداقيتها.

3. تفعيل قوانين مكافحة الفساد: يُوصى بوضع لوائح قانونية لمنع انتشار الفساد، وتطبيق تشريعات قانونية لتحسين قوانين مكافحة الفساد، مع ضرورة تشديد العقوبات على الفاسدين، حيث يجب متابعة الجرائم الإدارية بغض النظر عن الوقت الذي حدثت فيه.
4. ربط المهنية بالنزاهة الإدارية: يُوصى بترسيخ العلاقة بين الكفاءة المهنية والنزاهة الإدارية داخل المؤسسات. يجب رفض ترقيات الأفراد الذين يمارسون الفساد وأن يتم تحديد الترقيات بناءً على مبدأ الكفاءة بدلاً من المحسوبية.
5. دعم المشاركة المجتمعية في مكافحة الفساد: يُوصى بتشجيع المجتمع على المشاركة الفعّالة في مكافحة الفساد، وذلك من خلال تطبيقات إلكترونية تسهل الإبلاغ عن الفساد مع ضمان حماية هوية المبلغين.
6. إدخال مناهج أخلاقيات العمل في التعليم: يجب إدراج مناهج تتعلق بالفساد والنزاهة الإدارية في مراحل التعليم المبكر مثل المرحلة الثانوية والجامعية، لتعزيز ثقافة الشفافية والمسؤولية.
7. تطوير شراكات وطنية ومجتمعية متعددة: يُوصى بتطوير شراكات بين المؤسسات المختلفة (مثل الأسرة، التعليم، القانون، الإعلام) لمكافحة الفساد من خلال رصد مبادرات مناهضة للفساد، لا سيما في الفضاء الافتراضي.

المراجع

أولاً: المراجع العربية:

- ابراهيم ، عثمان عبد البنات آدم، «دور الجهود المحلية والدولية في مكافحة الفساد الإداري والمالي وأثرها على التنمية الاقتصادية والاجتماعية». المجلة العربية للعلوم الإنسانية والاجتماعية 2 (19). 2023.
- الأخضر، كرام محمد و مسغوني، منى، «دور أخلاقيات المهنة في مكافحة الفساد الإداري في الدول العربية دراسة تحليلية لمؤشرات مدركات الفساد الإداري 2014-2017». المجلة الجزائرية للأمن والتنمية, المجلد 9، العدد 2 ، يناير 2020.
- البعباع، عبد السلام محمد خلف الله و ابورميله، سعد ابريك السنوسي ، «العولمة وأثرها على المجتمع الليبي في ظل التحولات الدولية»، مجلة جامعة سبها العلمية، المجلد 21 العدد الأول، ابريل 2022.
- بو خشيم، عبد الناصر عزالدين والدرسي ، محمود صالح عامر ، «أسباب الفساد وتبعاته الاقتصادية في ليبيا: دراسة تحليلية للفترة (2003 – 2018)»، مجلة البحوث المالية والاقتصادية، العدد السادس ، يناير 2021.
- الجمل، هشام مصطفى محمد سالم ، «الفساد الاقتصادي وأثره على التنمية في الدول النامية وآليات مكافحته من منظور الاقتصاد الإسلامي والوضعي»، مجلة الشريعة والقانون بطنطا، المجلد 30، العدد 2، ابريل 2015.
- حمادي ، مؤيد فيصل ربيع، الفساد: «أسبابه وآثاره وطرق علاجه في المنظور الإسلامي». مجلة أبحاث ميسان، مج 15, ع 29 ، 2019.
- الدالي، شيماء عبد العزيز عبد الباسط ، «تحليل سيسولوجي لأسباب انتشار الفساد الإداري ببعض مؤسسات الدولة –دراسة ميدانية بمحافظتي الجيزة والغربية»، مجلة التربية (الأزهر)، المجلد 37، العدد180 ، الجزء2، اكتوبر 2018.
- زكارنة، بلال ، «أخلاقيات العمل ودورها في الحد من الفساد الإداري (دراسة ميدانية على شركات التأمين الأردنية)» ، ورقة مؤتمر جامعة العلوم الإسلامية، الأردن، 2019، ص 198
- سليمان، عبدالباري حمدان ، «مكافحة الفساد المالي في الفقه الإسلامي»، مجلة البيان، قنا، المجلد 17، العدد 2 ، 2017.
- السيابي، منصور بن محمد بن سالم، «السيطرة على الإدارة ومدى مصداقية الإفصاح عند مكافحة المسؤوليات»، المجلة الأكاديمية للأبحاث والنشر العلمي. 2023 .
- عبد الجليل، سماح السيد. «الفساد الإداري: مفهومه وأسبابه وآليات القضاء عليه». المجلة العربية للآداب والدراسات الانسانية، ع19، 2021.

- علي ، قاسم حسن، «الدين الاسلامي وأثره في معالجة ظاهرة الفساد / الفساد الإداري نموذجاً»، مجلة قضايا سياسية، العدد 68، 2022.

- العنزي، مطيعة بنت هزاع فهد، «سورة المائدة ودلالاتها على حفظ المال وأثر ذلك على الفرد والمجتمع: دراسة قرآنية». مجلة العلوم التربوية والدراسات الإنسانية، العدد 37 ، 2024.

- العوض، سيف الدين حسن «واقع أخلاقيات العمل الإعلامي في الوطن العربي»، مجلة علوم الاتصال، المجلد 7 العدد (2)، 2022.

- قدير، محسن و ماجدي، محمد نور الدين. «دور الشفافية في مكافحة الفساد الإداري في تعزيز حقوق المواطن العراقي»، مجلة ميسان للدراسات الأكاديمية، مج 23, ع 50 ، 2024.

- القرني ،حسن بن عبدالله بن حسن و القرني ، عبدالرحمن بن عبيد بن علي، «دور الإدارة الإلكترونية في القضاء على الفساد الإداري والمالي في المملكة العربية السعودية: تصميم نموذج». مجلة جامعة الملك عبدالعزيز –الآداب والعلوم الإنسانية، مج 27, ع 6 ، 2019.

- المطيري، تركي خالد زيد ، «أشكال الفساد الإداري وطرق مكافحته في النظام السعودي»، المجلة الدولية للعلوم القانونية والمعلوماتية، المجلد 2، العدد 1، 2019 .

- ملاك، لمين و فيلالبي بلقاسم، «قضايا القضاء والتوثيق وناحيتها من خلال مخطوط «المهذب الرائق» للمغيلي». مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، مج 34, ع 2، 2020.

- معجم المعاني الجامع، تعريف ومعنى «فساد»، معجم عربي–عربي، https//:www.almaany.com/ar/dict/ar–ar?/فساد

- بن سعيدة، أمين. «الفساد المالي والإداري: الأسباب والمظاهر»، مجلة الحقوق والعلوم الانسانية، ع 22 ،2025.

- الشمري، هاشم وإيثار الفتلي، «الفساد الإداري والمالي وآثاره الاقتصادية والاجتماعية»، الطبعة الأولى، دار اليازوري، عمان: الأردن، 2011.

- بطران، محمد سامي أحمد، «أثر الفساد على الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية دراسة قياسية للفترة من (2003 الى 2020)»، مجلة البحوث الإدارية، المجلد 42، العدد 1.

- عيادة عليمات، خالد، «الفساد: أسبابه، وأشكاله، وطرق مكافحته في الأردن دراسة ميدانية»، العدد 02، 2014.

- وزارة المالية، هيئة الرقابة ومكافحة الفساد، 2025، https//:www.mof.gov.sa/Pages/nazaha.aspx

- إسلام ويب، النهي عن الفساد، 11/12/2005،
https//:www.islamweb.net/ar/fatwa/69793/النهي-عن-الفساد

- سليم، سهى محمد مصطفى، «الفساد الإداري في المنظمات الحكومية: أسبابه وآثاره وطرق مكافحته»، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، المجلد الثامن، العدد 3، 2017.

- يمينة، عاتي. «الفساد الإداري والمالي: مفاهيمه، أسبابه وأشكاله وآثاره على التنمية الاقتصادية»، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير (الجزائر)، 2018.

- الميزان-البوابة القانونية القطرية، قانون رقم 14لسنة 1971 بإصدار قانون العقوبات، المواد من 221 ل224،

https//:www.almeezan.qa/LawArticles.aspx?LawTreeSectionID&8287=lald&2505=language=ar

- كاظم، فليحة عبد الحسين. «مكافحة الفساد الإداري»، معهد التدريب النفطي بغداد – وزارة النفط.

- أحمد، شريهان ممدوح حسن. «جهود مكافحة الفساد الإداري والمالي في المملكة العربية السعودية "دراسة مقارنة"»، المجلة القانونية، مجلد، 2537.

- معابرة، محمود. «الفساد الإداري وعلاجه في الفقه الإسلامي دراسة مقارنة بالقانون الإداري والأردني»، أطروحة دكتوراه، الجامعة الأردنية، كلية الدراسات العليا، عمان، 2010.

ثانيًا : المراجع الإنجليزية:

- Al-Zu'bi, Hadeel,(2022) Raad Mahmoud Al-Tal and Raed Abu Rubaiha. "An Appraisal of the Legal Framework and the Impact of Administrative Corruption on the Jordanian Economy: An Empirical Evidence." Asian Journal of Law and Economics 14 .

- Muzychuk, E. O. (2023) "Administrative and legal regulation of the limits for preventing and combating corruption in the public service." Bulletin of Kharkiv National University of Internal Affairs.

- Transparency International the global coalition against corruption. What is Corruption. 2025, at: https://www.transparency.org/en/what-is-corruption

- https://www.transparency.org/en

- United Nations Convention against Corruption. General report of the convention, New York: United Nations. 2004.

- Didi Kup. Clientelism, Capitalism, and Democracy, Cambridge: Cambridge University press, 2018.
- Ledeneva, Alena. Future Challenges of Corruption Studies, Journal of Politics and Society, 66, 3, 2018.
- Le rapport annuel de l'Agence française de lutte contre la corruption, en collaboration avec le ministère de la Justice, le ministère du Travail et des Comptes publics, 2017.
- Le rapport annuel de l'Agence française de lutte contre la corruption (2017), p. 11 et. Seq.
- "Anti-Bribery and Corruption Laws in France," International, at: https://cms.law/en/int/expert-guides/cms-expert-guide-to-anti-bribery-and-corruption-laws/france